أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -مقاربة نظرية-

الدكتور بشوندة رفيق والاستاذة سمرد نوال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسيدي بلعباس- الجزائر

المقدمة:

أكد مصرفيون عالَميون أنّ الأزمة المالية دفعت بالبنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودِعين لديها، ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائِنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث يعتبر ضمانا لحقوق المودِعين والدائِنين.

الإشكالية: فيم تتمثل عملية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؟

أولا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

تعرف إدارة المخاطر بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصدُ المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قِبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر" (موسى عمر مبارَك أبو محيميد، ص ١٩)، لهذا يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملةً ومتكاملة تغطّي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة، كما تعتمد على العناصر الرئيسة التالية: التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك، الحد من المخاطر بشكلٍ فعّال بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم للإجراءات والطرق والأدوات ومن خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة، بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة، وتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى التأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات، وحصر إجماليٍّ التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى تحديد تركز المخاطر وتفاديه (الخطيب، ٢٠٠٥).

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي (الراوي، ٢٠٠٩):

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودِعين والدائِنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعيّ لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحدِّ من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حدٍّ ممكنٍ وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مربوطتان مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفِّر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ثالثا: أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتبع البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الأخرى مجموعةً من الطرق والأساليب للتقليل من حِدّة المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وسوف نستعرض أهمَها والتي تُعتبر فعّالة في عملية إدارة المخاطر (العجلوني، ٢٠٠٨):

الإلزام بالوعد: الرأي الراجح بين الفقهاء هو جواز إلزامية الوعد؛ لأنه فيه مصلحة، وأن ذلك يعفي أطراف العملية التمويلية من الخسارة وإلحاق الضرر، ويزيد الثقة في المعاملات، ويجوز لدائرة إدارة المخاطر أن تطبِّق مسألة إلزامية الوعد في العقود المختلفة.

التصكيك وصناديق الاستثمار: والهدف منها مراعاة عدة أمور: من تقليل، وتوزيع مخاطر الاستثمار من خلال تعدد منافذ الاستثمار، بالإضافة إلى أن هذه الصناديق تؤدي إلى التخلُّص من التركز الشديد في التمويل قصيرِ الأجل المسيطر على أعمال المصارف الإسلامية.

تنويع وتوزيع الاستثمار: للتخفيف من حدة المخاطر، على البنوك الإسلامية القيام بتنويع محفظتها الاستثمارية وتوزيع استثماراتها على عدة قطاعات، عدة مناطق جغرافية وفئات مختلفة من الزبائن.

غرامات التأخير: أي تغريم المدين المماطل على الدفع بقدر تخلُّفه عن السَّداد في الأجل، وهي وسيلةٌ ردع تمنع المماطلة ولا تقع في الربا المحرَّم.

تطوير وسائل تسيير ونقل الأخطارِ كالتأمينات التكافلية (Mervyn.2005 K Lewis)، توريق حقوق ملكية الأسهم، اللجوء إلى عقود السلم والاستصناع،...).

تم الاتفاق على عدم شرعية التعامل بالمشتقات بشكلها الحالي ولكن المصارف أوجدت بدائل شرعية وهي (صالح، ٢٠٠٩):

ا- عقود الخطوتين: يقوم المصرف الإسلامي بشراء أصل مرابحة ويبيع مرابحة يكون هناك عقدَي مرابحة وتكون هده العقود مفيدةً لعدة جوانب هي:

- ستكون مصدرا للأموال
- تحسين الإيرادات وبالتالي القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية
- تحسين السُّيولة لدعم الاستقرار وسيضمن استرداد الأموال بطريقة مقبولة وشفَّافة
- تنطبق هذه العقود على المرابحة والاستصناع والسلَم.

ب- عقود المعدل المتغير: يستخدم من أجل تفادي مخاطر عقود السعر الثابت طويل الأجل عقود الإجارة المتغيرة

ج - بعض المقايضات المقبولة في الشريعة الإسلامية مثل شراء سلعة مطلوبة للمصرف حالا مقابل ديونٍ للمصرف على جهة أخرى.

د-عقود بيع التوريد مع خيار الشرط: عندما يتفق الطرفان على العقد الذي تحدد فيه الكمية والسعر، ولكن قد تحدث تغيّرات في سعر السلعة عند تنفيذ العقد فإذا ارتفع السعر سيخسر البائع وأما إذا انخفض السعر سيخسر المشتري ولذلك فإنّ خيار الشرط الذي يكون في العقد سيوفِّر العدل للطرفين ويقلِّل من المخاطرة التي تُجابه الطرفين؛ ولذلك يمكنهما تحديد الحدود الدنيا والعليا لتقلُّبات الأسعار التي يرضى بها الطرفان وما بعدها يمكن أن يتفقا على التراجع على تنفيذ العقد.

ه - العقود الموازية: ينم استخدام هذه الأداة في أنواع مختلفة مثل بيع أصل بعقد مرابحة لمدة ستة أشهر أو سنة يمكن تغطيته بشراء سَلَم بنفس المدة.

و- بيع العُربون:يتم العربون في سَداد جزء من الثمن مع خيار فسخ العقد وترك العربون كجزاء ماليٍّ وقد أصبحت معروفة في الأسواق المالية الإسلامية بصناديق الأصول المغطاة.

ز- التحصين: يمكن أن يحتمي المصرف من تقلبات أسعار الصرف بالحصول على مبلغ من المال في وديعة استثمارية بنظام المشاركة في الرِّبح والخسارة لمدة مُعيَّنة ويقوم بالمقابل بشراء عملة أجنبية أخرى بالسعر الحاضر ويحتفظ بهذا المبلغ المشتري في حساب استثماريّ من العملة الأجنبية بنفس المدة وعند انقضاء المدة سيحين اجل الوديعَتَين ويشارك المصرف المودعين لديه عائدات الوديعة الاستثمارية بالعملة الأجنبية؛ وبهذا يمكن المصرف أن يغطيَّ مخاطرة سعر الصرف لنفس المدة.

الخاتمة:

من الواضح أنّ هناك نقصا كبيرا في أدوات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، وفي ظل عولمة أسواق المال وزيادة حجم المخاطر وحدّتها وسرعة انتقالها، فإنّ ضرورة إيجاد منهج إسلاميٍّ لإدارة المخاطر تبدو جليةً، وقد تم إبراز مختلف الجوانب المتعلقة المخاطرة وطرق وأساليب قياسها وإدارتها، فضلا عن عرض أحد مداخل تطوير الأدوات المالية الإسلامية لإدارة المخاطر، وهو مدخَل الهندسة المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

١. موسى عمر مبارك أبو محيميد، "مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل٢"، مرجع سابق، ص١٩.
٢. سمير الخطيب،"قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية،سنة ٢٠٠٥، ص١٩-٢٠.
٣. خالد وهيب الراوي: "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٢.
٤. حمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الاردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٤٤٣-٤٤٤.
5. Mervyn K. Lewis."Wealth Creation through Takaful (Islamic Insurance)". Islamic Perspectives on Wealth Creation. Edinburgh University Press. 2005.
٦. مفتاح صالح:" إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة ٢٠٠٩، ص ١٤-١٦.